



ما يقوم به ترامب هو بمثابة إعادة صياغة كاملة لمفهوم التبادل التجاري بين الدول (اضرب)

تُخاض ضدّ الصين حرب تجارية ضروس بحجة احتكارها للأسواق الدولية



على حضتها من الثروة الناجمة عن إنتاج القيمة، وتبادلها على الصعيد العالمي. هذا هو المعنى الفعلي لكلام ترامب عن تعديل الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة في معظم الاتفاقات التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، وهو أيضاً السبب في تفضيله نموذج الاتفاقات التجارية الثنائية على نظيرتها المتعددة أو التي تحصل في إطار شراكة إقليمية. في الحالتين ثمة فائض يتحقق من منع الدولة الرأسمالية الأكبر وصاحبة البنية الصناعية الأكثر تعقيداً وتطوراً من الاستحواذ على الحصة الأكبر من الثروة المنتجة عالمياً. ومع حصول الفائض يتراجع الاحتكار لغير مصلحة هذه الدولة، وتصبح المنفعة من التناقص التجاري سواءً الثنائي منه أو المتعدد متبادلة فعلاً، أي غير خاضعة لسيطرة دولة واحدة. وهذا ما تُتهم به الصين الآن من قبل إدارة ترامب، حيث تخاض ضدها حرب تجارية ضروس بحجة احتكارها للأسواق الدولية، ويجري تهديد شركائها التجاريين بمصير مماثل ما لم يُدعِنوا لرغبة الرئيس الأميركي في إضعافها. وفي ظلّ تعذر فعل ذلك على نطاق واسع فإنّ البديل يكون في منعها من تحقيق مزايا تنافسية كبيرة داخل الأسواق التي اعتادت على «غزوها» وإغراقها بمنتجاتها، ومنها طبعاً السوق الأميركية.

* كاتب سوري

عوداً على بدء

عوداً إلى ما قبل ذلك، إذ كانت المنطقة العربية الإسلامية المركزية، وخاصة قلبها العربي ومحوره «مصر - الشام» المملوكية، هي واسطة العالم التجارية، حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح في مطلع القرن السادس عشر، الذي بعده زان الركود على المركز وأطرافه القريبة في ظل الأتراك العثمانيين، الذين تولّوا، بمعنى ما، حماية الأطراف المهددة في «الغرب الإسلامي» بخاصة، أي المغرب العربي الحالي، وشواطئه المديدة، من جانب إسبانيا الجديدة وريثة الحكم الإسلامي في الأندلس وقبلها البرتغال. تلك، إذن، الموجة الثانية من التوسع الحضاري الإسلامي ونواته العربية، هي الموجة العثمانية، بعد الموجة الأولى المرمزة عربياً في مكة ودمشق وبغداد والقاهرة الفاطمية، مع بقاء آثار الشعلة الأولى قائمة في مراكش وفاس والقيروان، وإن بشكل مختلف.

كان أن تهددت الموجة الثانية ومركزها العربي - المصري، ومن حوله شبه الجزيرة خاصة جنوبها (اليمني - العماني حالياً) باكتشاف أوروبا البورجوازية الناشئة، انطلاقاً من إسبانيا - فاسكو دي جاما - للطريق الدائري من رأس الرجاء الصالح. وكانت قد جفت بنايعة التجارة الأوسطية مارة بين الشرق والغرب عبوراً إلى أفريقيا بعد أن هُزم الممالك من البرتغاليين في موقعة ديو البحرية على شواطئ الهند عام 1502، تزامناً تقريباً مع سقوط آخر معاقل الحكم الإسلامي في الأندلس. كانت هذه نقطة التحول الكبرى باتجاه هيمنة تركيا العثمانية لدرجة السيطرة على الشام من بين فكي الممالك (1516) وصولاً إلى المركز المصري نفسه (1517).

بعد ذلك، انتقل مركز الحضارة إلى أوروبا بدءاً من إسبانيا ومعها دولة «النمسا - المجر» بزعامة آل هابسبورغ التي كانت قد عجمت عود تركيا العثمانية الجديدة فلم تنكسر، بل دقت أبواب فيينا. واستطاعت أوروبا أن تتقدم بالكشوف الجغرافية - بعد الأمريكتين - إلى سواحل أفريقيا والهند الشرقية، حيث حملت الطبقة البرجوازية التجارية ثم الصناعية مشعل الحضارة الجديدة وريثة الإسلام. هكذا إذن، وقف عالم الإسلام تحتضنه تركيا المعسكرة مقابل أوروبا «الاقتصادية»

مصر... الأمل

أقلاً نستطيع، إذن، بناءً على قوى اجتماعية جديدة قوامها المنتجون «الذهنيون»، في عصر الاقتصاد الرقمي، أن نقيم عالماً جديداً بأيدولوجيا متساوقة معه قائمة على القيم العتيدة: تطور دائم، ومساواة، وعدل... أيدولوجيا لا تنطلق من الماضي وحده، ولكن تُصالحه مع المستقبل الآتي، بل تفيد منه ما استطاعت بالتآلف مع المسيحية الشرقية.

هل نستطيع؟ لكن كيف لنا في مصر العربية أن نفعل ذلك وهذا ماضينا البعيد والقريب يجثم فوق الصدور، فضلاً عن ميراث الجمود ذي الطابع الكهنوتي، إن صح التعبير، الممتد بعمق وغبق، طوال قرون، تطل أشباح الهزيمة من بين كؤات التاريخ العريق. وحقاً، إن بعض الشعوب تقع ضحية تاريخها بالذات. هكذا الحال مع الشعب العربي في مصر.

فالوحدة الوطنية التامة أو شبه التامة النافذة للفرقة والشُرمة غدت منذ عشرات السنين تحول دون إمكانية انبثاق أحزاب سياسية فعالة على عكس الحال مع بلدان الشرق العربي مثلاً ذات الهشاشة البنوية من الزاوية الجيوبوليتيكية في عصرنا. لكن ذات القوة الفعلية في بنائها الحزبي فكان فرقتها سرّاً نجاحها النضالي الشعبي: «سوريا - لبنان»، فلسطين، وإلى حد ما العراق والأردن.

ثم أن قديم أو «أقدمية» الجهاز الحكومي في مصر، ذي الذراع الضاربة في أعماق التاريخ، صارت في ظل الدول الحديثة تحول دون تطويع الجهاز وقابليته للإصلاح بفعل مقاومته للتغيير. فهو واهن ثقيل الخطى عكس الحال مع بلدان أخرى ذات ماض قريب في مجال «بناء الدولة»، فقد أسست جهازاً إدارياً للدول الوليدة من «نقطة الصفر»، فكان لبعضها ما أرادت من استخدام جهاز الحكم بقدر عالٍ نسبياً من المرونة.

مصر معقد الأمل العربي، والأمل فيها معقود على تأسيس حركات سياسية منظمة فعالة ذات بعد تقدمي وعروبي عميق، ثم بناء جهاز لإدارة العامة وإدارة الإنتاج موافق للعصر الجديد تحت رايات التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والاستقلالية الوطنية. القومية الحقيقية.

* أستاذ في «معهد التخطيط القومي» في القاهرة

الزاحفة إلى عالم ما وراء البحار، أسويياً وأفريقياً وكذلك أميركياً. وكان أهل عالم الإسلام هذا، ومعه تركيا الحامية للثغور، ولو نظرياً فقط، قد استمرراً جلهم اجترار (الإسلام - الدين) محولاً إياه إلى عقيدة ينتابها الجمود في أعراض «الدوجما» المعتادة، يتناوشها كل طرف من جانبيه، طائفيًا ومذهبيًا.

ذلك، إذن، هو عصر «الانحطاط» الذي حاول الإبقاء على ما بقي قائماً من الشعلة الحضارية الذاوية، بذبالة شبه منيرة، اعتماداً على الشرح والتفسير على هوامش المتن. ولما احتفى «التجار - الفاتحون»، لم يحل محلهم تكوين طبقي مبادر، فقد انتقلت الدينامية الاجتماعية إلى أوروبا البورجوازية، وما عداها في العالم تُبَع وتوابع. وطوال العصور الحديثة منذ مطلع القرن السادس عشر، ظل عالم الإسلام عسكرياً - تركياً، مع وجه مملوكي في المشرق، وآخر عسكري وارث للأندلس في المغرب، ومن حوله عالم «مختلف تماماً»، بل معادٍ.

لم يختلف حال العالم الإسلامي - ومركزه «الوطن العربي» الحالي العتيد - طوال القرون الخمسة الأخيرة تقريباً. خمسمئة عام ران عليها جمود عقائدي، وتجمد اجتماعي، ونقل بالعقل ودونه معاً، وتطلع ناحية الغرب في القرنين الأخيرين بالذات للأخذ دون عطاء.

هذا العالم لم يعد قابلاً للتطور الحضاري الحقيقي بحاله القائم ذاك إلا أن يشهد ثورة جديدة مشابهة في الدلالة العامة لثورة الإسلام المزلزلة منذ أربعة عشر قرناً، ولكنها ليست ثورة على الإسلام ذاته، وإنما ثورة تغتني به وتغنيه. منذ قرنين ونحن نجرب - العرب - طريقاً خارج الإسلام ومن داخله غالباً، وفق أفهام بعضها منير وغالبها غير ذلك، فهل أن الأوان لاشتقاق بناء عقائدي واجتماعي جديد؟

لقد حانت الفرصة مع انتشار الاشتراكية في العالم وعندنا خلال القرن العشرين، وجربها بعضنا ولم يكمل لظرف داخلي وخارجي معقد. حانت الفرصة مع القومية العربية أيضاً خاصة بعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو - تموز 1952 في القاهرة ولم يكتمل البناء القومي - الاشتراكي، إذ سرعان ما عاجلته قوى الغرب ومعها الوكيل الجديد - الإمبريالية الصغرى - الكيان الصهيوني إسرائيل.



أقدمية الجهاز الحكومي في مصر صارت تحول دون تطويع الجهاز وقابليته ل للإصلاح



المالوف عالمياً إلى حد بعيد، إذا صح التعبير، بالمنظور المقارن، بفعل تداخل (المدنية) والثقافة لدى غالبيتهم، في الحقيقة، بالإرث التاريخي للعقيدة الدينية - الإسلامية. ولما أخذت تنشأ حركة القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم استوى عودها في أواسط القرن، كان تركيزها في البداية موجهاً ضد الأتراك العثمانيين في منطقة المشرق، ثم صار موجهاً في الأخير ضد العدو الخارجي في عموم الوطن العربي. وبذلك تحولت من محض حركة قومية عامة وثقافية - لغوية في مواجهة حملة «التتريك» قبل الحرب العالمية الأولى، إلى حركة سياسية في مواجهة السيطرة الاستعمارية الغربية والمشروع الصهيوني في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

